جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

الدراسات العليا

دور مؤسسات العدالة الانتقالية في تحقيق العدالة البديلة في العراق بعد ٢٠٠٣وأثرها على حقوق الإنسان - دراسة تطبيقية

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية /جامعة ديالى

وهي جُزْءً من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام /حقوق الإنسان والحريات العامة

من قبل الطالبة

أفراح جاسم محمد

بإشراف

الأستاذ الدكتور

خليفة إبراهيم عودة التميمي

١٤٤١هـ ٢٠١٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرَا ﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء / آية :٥٨

الفصل الأول

الجانب النظري للعدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية مفهوم متداول على نحو واسع في أيامنا هذه، اذ انها تُعدُّ الية تُتيح تحولاً (انتقالاً) من جهاز استبدادي لا يوجد فيه حكم للقانون الى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الانسان، بيدَّ انها ملتبسة جداً سواء من ناحية الفلسفة التي تقوم عليها أو الأساليب التي تستخدمها.

ويلاحظ بأن العدالة الانتقالية : مصطلح حديث بدأ يظهر على نطاق واسع في الدول الخارجة من الصراعات المسلّحة وبعد سقوط الأنظمة الاستبدادية والقمعية؛ حيث يعقب هذه الصراعات وزوال هذه الأنظمة الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية، وذلك لتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، كشف حقيقتها، محاسبة المسؤولين عنها، انصاف الضحايا فضلاً عن تحقيق المصالحة الوطنية"[١].

وبناء على ما تقدم سنبين في هذا الفصل مفهوم العدالة الانتقالية كتعريف ومصطلح واليات في المبحث الأول ومن ثم التأصيل التاريخي لفكرة العدالة الانتقالية ومصادرها وأهم تجاربها على المستوى العالمي والعربي في المبحث الثاني.

([١]) وثيقة الأمم المتحدة رقم (٢٠١١/٦٣٤) في ١٢ أكتوبر ٢٠١١.

المبحث الأول

ماهيَّة العدالة الانتقالية

تشير العدالة الانتقالية الى حقل من النشاط أو التحقيق، يركّز على المجتمعات التي تمتلك ارثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الانسان، كالإبادة الجماعيَّة، أو أي أشكال أُخرى من الانتهاكات التي تشمل الجرائم ضد الانسانية أو الحرب الأهلية، وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل امن[١] .

وعندما سُئِلَ الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" عن العدالة الانتقالية، أجاب: إنها أجدر وأقل كلفة من العدالة الجنائية التي لم تؤدِّ الى النتائج المرجوَّة .

وبهذا فانَّ "أنان" أوجد مفاضلة بين العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية خلال المرحلة الانتقالية، ذلك أنَّ العدالة الانتقالية لا تكون قانونية فحسب، بل تدخل فيها اعتبارات سياسية واجتماعية اضافة الى السلم الأهلي" سلمية كافة العلاقات والتعاملات الحياتية بين أبناء المجتمع والدولة التي تضمه، بمعنى الرفض الكامل لكل أنواع العلاقات التصادمية والصراع العنفي، بين أجزاء أي مجتمع بشري ومؤسسات الدولة القائمة على التعاقد الاجتماعي" [٢] ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الظروف التي تتعلَّق بدرجة تطوُّر كل بلد، اضافة الى الجوانب الانسانية[٣].

---

(١) رضوان زيادة ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي، بحث منشور بتاريخ ٢٩/يونيو/٢٠١٢، للمزيد يُنظر الموقع الإلكتروني http://wwwelgaswi.blogspot.com/2012/06/blog-post-7975.html تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١/٥

(٢) غانم جواد، بواعث القلق عن السلم الأهلي في العراق، مقالة منشورة بتاريخ ١٦/نوفمبر/٢٠٠٦، للمزيد يُنظر للموقع الالكتروني http://www.elaoh.com تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١٢/٧.

(٣) عبد الحسين شعبان، تكلفة العدالة الانتقالية، مقالة منشورة بتاريخ ٢٩/أغسطس/٢٠١٣، للمزيد يُنظر الموقع الالكتروني http://wwwtdiraq.com/?p=1969 تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١/١٨.

المطلب الأول :العدالة الانتقالية لغةً واصطلاحا

المفهوم الأول: العدالة الانتقالية لغةً

أولاً / العدالة لغةً [١] :العدل لغةً ضد الجور، ويقال عدل عليه في القضية، فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته (بكسر الدال وفتحها) وفلن من أهل المعدلة (بفتح الدال)، أي من أهل العدل، ورجل عدل، أي : رضا ومقنع في الشهادة، ويقال : رجل عدل ورجلان عدل، ورجل عدل، وامرأة عدل، ونسوة عدل، ذلك على معنى رجال ذوي عدل و ونساء ذوات عدل، فهو لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، فأن رأيته مجموعاً، أو مثنى أو مؤنثا، فعلى أنه قد أجرى مجرى الوصف الذي ليس بمصدر، وتعديل الشيء تقويمه، يقال : عدلته فأعتدل، أي قومته فأستقام، فمن هذه التعاريف اللغوية يتبين أن معنى العدالة في اللغة هو الاستقامة، والعدل هو المتوسط في الأمور من غير إفراط في طرفي الزيادة والنقصان، ومنه قوله تعالى﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[٢].

ثانياً / الانتقالية لغة: فهي مصدر من الأصل اللغوي للفعل نَقَلَ: الذي يعني تحويل الشيء من وضع الى موضع، نَقَلَهُ يَنقلهُ نَقلاً فأنتقل. والتنقل: التحول ونقلَهُ تنقيلاً اذا كَثُرَ نَقلهُ. والنقلة: الاسم من انتقال القوم من موضع الى موضع. والنَقيل: ضرب من السَير، وهو المداومة عليه. ويُقال: انتقلَ سارَ سيراً سريعاً[٣] .

---

(١) علي بن هادية واخرون، القاموس الجديد للطلاب، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ط٢،١٩٨٠،ص١٠٨.
(٢) سورة البقرة، الآية :١٤٣.
(٣) جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

المفهوم الثاني : العدالة الانتقالية اصطلاحاً

هو مصطلح ينحصر في مُدة من التغييرات السياسية التي تتميز باتخاذ تدابير سياسية وقانونية وحقوقية لمواجهة وتصحيح جرائم ارتكبت عن طريق نظام قمعي سابق، سواء حصلت هذه الانتهاكات فجأة أم على مدى عقود طويلة، ومن ثُمَّ وضع اليات المحاسبة، التعويض، العفو والتسامح بموجب قواعد وتشريعات تواكب حالة التحول أو الانتقال، وعدم تكرار الماضي ، لأننا كثيراً ما سمعنا تحذيرات تؤكد أن من ينسى ماضيه سيحكم عليه بتكراره، وبالتالي لا بُد من فتح افاق المستقبل وبناء الدولة على أسس دستورية وقانونية صحيحة مع الاستفادة من تجارب الشعوب التي مرت بمرحلة التحول الى الديمقراطية[١].

والعدالة الانتقالية مصطلح عُرِفَ في الفترات الأخيرة في البلدان التي شهدت سلسلة انقلابات وتحولات سياسية، فقد عَرَفت تلك البلدان تطوراً ملحوظاً للآليات والمعايير التي من خلالها يمكن معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والوقوف على مسبباتها وتنوعها أثناء مرحلة الانتقال الديمقراطي لدول عديدة حول العالم مثل أمريكا اللاتينية، أوربا الشرقية، والعراق وغيرها من الدول التي عرفت الانتقال من أنظمة استبدادية أو خرجت من حروب أهلية، وشرعت في اقامة أنظمة ديمقراطية، وأثناء هذا تبلورت فكرة العدالة الانتقالية كآلية مرافقة لمراحل الانتقال نحو الديمقراطية ومعالجتها لقضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان سواء كانت معايير واليات أو اجتهادات لإصلاح المنظومات القانونية والمؤسساتية من أجل ارساء سيادة القانون وتعزيز الأحكام [٢].

---

(١) د. نبيل سعداوي، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مطبعة بيروت، ٢٠١٨، ص٢٥.

(٢) الحبيب بلكوش ، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، ط١، المغرب، ٢٠١٤، ص٥٠.

لذا: فانَّ مصطلح العدالة الانتقالية له مفاهيم عدة واتجاهات وتفسيرات تختلف باختلاف الزاوية التي يُنظَر اليها منه، منهم من ينظر اليها من الناحية الفقهية الاسلامية، ومحاولة التدليل على اتفاق مكونات وأهداف العدالة الانتقالية مع مقاصد التشريع الاسلامي، وذلك من خلال معالجة مفهوم العدالة الانتقالية وأسسها في الفقه الاسلامي، وتناول اليات تطبيق العدالة الانتقالية في الفقه الاسلامي، تبين ان المحاور التي يقوم عليها مفهوم العدالة الانتقالية، خاصة ارساء سيادة القانون وحماية حقوق الانسان تجد لها بنياناً قوياً في الفقه الاسلامي، وأن أهداف العدالة الانتقالية تتفق مع مقاصد التشريع الاسلامي التي تدعو الى حماية الضروريات الخمس بما تنطوي عليه من صون حقوق الانسان الأساسية ضد كل مساس بها، خاصة حفظ النفس وهو أعظم مقصد من مقاصد الشريعة، ليس نفس المسلم على المسلم فقط، ولكن كل النفس التي حرم الله قتلها[١].

ونلحظ بأن الشريعة الاسلامية تحوي من المبادئ والقواعد الكلية ما يكفي لحمل فكرة العدالة الانتقالية وتفعيل الياتها، مثل مبدأ "لا يطل دم في الاسلام" أي لا يهدر دم في الاسلام، وقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" و"الضرر يُزال".

اما القسم الاخر فانه ينظر للعدالة الانتقالية من الناحية القانونية، من خلال بروزها كعنصر أساسي في اطار تعزيز سيادة القانون المقترح من الأمين العام في مذكرات توجيهية عامي ٢٠٠٨و٢٠١٠ وما قام به مجلس حقوق الانسان في قراره ٧/١٨، الذي أُنشأ بموجبه ولاية المقرر الخاص، بإدراج تعزيز سيادة القانون باعتبار ذلك أحد أهداف تنفيذ نهج شامل للعدالة الانتقالية[٢]، وأكد المجلس في الفقرة الثانية عشرة من ديباجة ذلك القرار على أهمية :

---

(١) د. مصطفى أحمد فؤاد، مفهوم انكار العدالة، منشأة المعارف، الاسكندرية،ط١، ١٩٨٦، ص١١٤.
(٢) د. محمد يونس يحيى الصائغ، الديمقراطية وحقوق الانسان، دار المعارف، بيروت، ١٩٨١، ص٧١.

الأخذ بنهج شامل تُدمج فيه المجموعة الكاملة من التدابير القضائية وغير القضائية، بما في ذلك، في جملة أُخرى، المحاكمات الفردية، واجراءات الجبر، والسعي الى معرفة الحقيقة، والاصلاح المؤسسي، وفحص سلوكيات الموظفين والمسؤولين الحكوميين، أو مجموعة من هذه التدابير مشكلة على نحو مناسب، من أجل القيام بجملة امور من بينها ضمان المساءلة، وخدمة العدالة، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا، وتعزيز التعافي والمصالحة، وانشاء رقابة مستقلة على النظام الأمني، واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون وفقاً للقانون الدولي لحقوق الانسان[١].

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم العدالة الانتقالية الا انه يمكن تعريفها على أنها:

"عملية قضائية بحته بما تتضمنه من اجراءات متكاملة تبدأ بالتحقيق وتنتهي بإصدار الاحكام القضائية وتنفيذها وفق أُطر ومؤسسات قانونية محددة وهي تهدف بذلك الى تحقيق العدال وانصاف الضحايا بكل سُبُل ووسائل الانصاف القانونية وفي مقدمتها القصاص، وانزال العقوبة العادلة بحق المجرمين وحسب ما تنص عليه القوانين ومنع الانتهاكات والجرائم مسبقاً"[٢] .

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها: "حقل من النشاط أو التحقيق الذي يركز على المجتمعات التي تمتلك ارثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الانسان، كالإبادة الجماعية أو أي أشكال أخرى من الانتهاكات التي تُعتبر جرائم ضد الانسانية أو الحرب الأهلية وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل امن"[٣].

لذا: فان العدالة سبب تعايش الفقير والثرى في مجتمع واحد، وهي حق يتمتع به الفقير والثري على حد سواء، ولتحقيقها في المجتمع ليس بالضرورة أن تطبق القوانين الموجودة في

---

(١) رضوان زيادة، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، منشورات دار العالم العربي، دمشق، ٢٠١٠، ص٣٣.
(٢) الحبيب بلكوش، مصدر سابق،ص٥٣.
(٣) غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق؟ مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية، ط١، المكتبة العصرية، بغداد، ٢٠٠٥، ص١١-١٢.

المحاكم، لأن القوانين من صنع البشر، و تخدم مصالح الأقوى، ومصلحة من يضعها، فالقانون يختلف عن العدالة؛ إذ أن العدالة في القانون الالهي، اما القانون فهو من صنع البشر، وقد ينسجم مع العدالة ، وقد لا ينسجم[١] .

ويلحظ بأن مفهوم العدالة الانتقالية يربط بين مفهومين هما العدالة والانتقال ولكن المعنى الدلالي الأدق للمفهوم يعني : تحقيق العدالة اثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول، كما حصل في تشيلي ١٩٩٠، جنوب أفريقيا ١٩٩٤، تيمور الشرقية ٢٠٠١، العراق ٢٠٠٣، المغرب ٢٠٠٤، فمع حدوث التحول السياسي بعد مرور مدة من العنف أو القمع في مجتمع من المجتمعات[٢]، وأيضا تعد العدالة الانتقالية واحدة من الوصفات العلاجية لكيفية التعامل مع مسؤولي الانظمة السابقة في أنظمة التحول الديمقراطي الحاصلة في العديد من بلدان العالم، وهي إحدى ركائز بناء صرح الحقوق الإنسانية في المجتمعات حيث لا سلام بدون عدالة ، لذلك بشدة مجتمعات التحول ولا يمكن أن تستقر الأوضاع، وينعم المواطنين بالاستقرار والأمن الاجتماعي بدون أن يحتل العدل مكانه في كل أركان العهد الجديد [٣].

لذلك نلحظ بأن مصطلح العدالة الانتقالية بدأ يتردد على نطاق واسع في كثير من الدول التي تمكنت شعوبها من الإطاحة بنظم اتسمت بالدكتاتورية والقمع والفساد، وأن أكثر الاتجاهات الحديثة والمعاصرة تقوم على حقيقة مفادها : انه في البلاد التي عانت صراعات مسلحة أو حكم نظم استبدادية أو دكتاتورية يجب ان يكون بعد انتهاء تلك الصراعات أو إطاحة تلك النظم وزوالها إن يتم الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية والتي تقوم أساسا على توثيق الانتهاكات الجسيمة

---

(١) خالد نصر الدين ونيفين محمد توفيق، العدالة الانتقالية، بحث منشور على الانترنيت، الناشر: المعهد المصري للديمقراطية ١١مارس٢٠١٣،ص٦.
(٢) غانم جواد ، مصدر سابق، ص١١-١٢
(٣) رضوان زيادة ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .

لحقوق الإنسان التي ارتكبت بحق المواطنين وغيرها من صور استغلال السلطة ويجب ان يتم الكشف عنها وإعلام المواطنين بها، وفضلا عن ذلك لا بد أن يتم محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات الجسيمة والتجاوزات مع السعي لإصلاح تلك المؤسسات وصولاً الى منع تكرار ذلك مجدداً مع القصاص العادل للضحايا وإنصاف أو تخليد ذكراهم ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل من هم على قيد الحياة منهم والأهم من ذلك هو تحقيق المصالحة بين أطياف الشعب المختلفة[١]، وتشير العدالة الانتقالية أيضا إلى "الأساليب والتدابير التي يمكن استخدامها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وتشمل على التدابير القضائية وغير القضائية من خلال سلسلة الإجراءات والسياسات مع المؤسسات المستحدثة والتي يمكن ان تسن في مرحلة تحول سياسي من فترة عنف وقمع إلى فترة استقرار سياسي، كما تستمد العدالة الانتقالية مضمونها من رغبة المجتمع في إعادة بناء الثقة مع إصلاح نظام قانوني متهرئ وبناء نظام حكم يشمل المفهوم الواسع للقوانين الوضعية، فأهم ما تنشده الدولة هو تحقيق العدالة بكافة أنواعها، وليس فقط العدالة الجنائية، كون العدالة تعتبر من أهداف الدولة الحديثة ومقاصدها ومن المبادئ الأساسية التي تتضمنها دساتيرها، فهي سِرُّ بقاء الأمم وسِرَّ نجاحها وتقدمها" [٢].

أما تعريف العدالة الانتقالية من الناحية القانونية، فكان هناك اتجاهي: الأول على الصعيد الدولي، فقد عرفت العدالة الانتقالية من قبل الأمم المتحدة بأنها : "من المثل العليا للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق وآفاقها ومنع التجاوزات والمعاقبة عليها"[٣].

---

(١) عادل ماجد ، العدالة الانتقالية و الادارة الناجحة ما بعد الثورات ،مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٩٢، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص ١٠.

(٢) حسن علي القبانجي ، شرح رسالة الحقوق ، مؤسسة اسماعيليان، قم المقدسة ، ط٢، ١٤٠٦، ص ٣٨٣-٣٨٤

(٣) محمد علي سويلم ، العدالة الانتقالية (دراسة مقارنة) ،المصرية للنشر والتوزيع ،ط١ ، ٢٠١٥، ص ٢٤ .

كما بينت الأمم المتحدة في تعريف العدالة إنها تنطوي على حماية حقوق المتهمين، ومصالح الضحايا، ورفاه المجتمع بأسره وهي مفهوم متأصل لجميع الثقافات والتقاليد الوطنية، في حين تنطوي إقامتها على آليات قضائية رسمية، وهذه تمثل العدالة التقليدية والتي تختلف عن العدالة الانتقالية : أي الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح، أو حرب أهلية ، إلى حالة السلم والانتقال الديمقراطي ، أو من حالة انهيار النظام القانوني إلى إعادة بنائه بالتزامن مع إعادة بناء الدولة ، أو الانتقال من حكم تسلطي شمولي إلى حالة الانفراج السياسي الديمقراطي ، أي من حكم مغلق إلى حكم يشهد حالة الانفتاح والإقرار بالتعددية والانتقال السلمي[١].

ومن التعاريـــف الأخرى للعدالة الانتقالية ما ورد في تقرير الأمين العام السابق للأمـــم المتحدة (كوفي انان) بأنها : " كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق ، بغية إقامة العدل وتحقيق المصالحة"[٢].

أما تعريف العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني، فقد تم تعريفها في القانون الأساسي التونسي رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٣، بأنها مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ماضي انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجته تكشف حقيقتها ، ومساءلة المسؤولين ومحاسبتهم عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم، بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثق ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات ، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان [٣].

---

(١) عبد الحسين شعبان ، (مؤلف جماعي) بحث منشور في كتاب الطائفية والتسامح و العدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ،بيروت، ٢٠١٣، ص٢٦٤ .

(٢) التقرير الخاص الذي اصدر من الامين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي انان) في ٤ اغسطس ٢٠٠٤ على الموقع الالكتروني http://www.startimes.com/f.aspx?t

(٣) القانون الأساسي عدد ٥٣ لسنة ٢٠١٣ مؤرخ في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣ يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الرائد الرسمي عدد ١٠٥ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، ص ٤٣٣٥.

وأيضاً تم تعريف العدالة الانتقالية في الكثير من مشاريع قوانين العدالة الانتقالية ولكنها لم يكتب لها النجاح في التشريع كما في العراق حيث عرف مشروع العدالة الانتقالية في العراق، العدالة الانتقالية بأنها : برنامج للتحول من حالة الارتباك والفوضى التي خلفها النظام الدكتاتوري الاستبدادي نتيجة للإرث الهائل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان إلى حالة النظام الديمقراطي التعددي بعد إزالة جميع هذه الآثار[١].

كما تم تعريفها على انها: "عملية المصالحة التي يسعى المجتمع المتحول الى تحقيقها عن طريق إعادة تكييف العدالة، وإقامة دولة القانون بالشكل الذي يعترف فيها بانتهاكات حقوق الإنسان، ومحاسبة المسئولين عنها" [٢]، ويرتبط المفهوم بهذا المعنى بشرطين هما :

أولا : التحول من حالة الى أخرى (نزاع مسلح الى سلم، من حكم دكتاتوري الى ديمقراطي ، أو من احتلال الى تحرر منه)[٣] .

ثانيا : انتهاكات حقوق الانسان التي قامت بها النظم قبل التحول، تلك الانتهاكات تركت أثاراً نفسية ومادية في المجتمع مما يستدعي تدخلاً لإزالة آثار هذه الانتهاكات، ومعاقبة المتورطين فيها لتثبيت مفهوم دولة القانون، فيصبح بناء الديمقراطية أيسر في مجتمع يحترم مواطنيه وحقوقهم الأساسية، مما ينعكس على حالة الديمقراطية ايجابياً، لأنها تصبح قائمة على احترام الإنسان وتطبيق القانون على السواء [٤] وبالشكل الذي يحقق التطهير الواجب للمجتمع كي تبنى عليه الديمقراطية راسخة، ومن ثم العدالة بالمفهوم الانتقالي لا تعني هدم هياكل تطبيق العدالة أو

---

(١) موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية الالكتروني ، https://www.ictj.org/ar تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٢/٣٠

(٢) محمد علي سويلم، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٣) خميس دهام حميد، العدالة الانتقالية دراسة مقارنة بين دول جنوب افريقيا، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٧ ، ص ١٤.

(٤) خالد ناصر و نيفين محمد توفيق ، مصدر سابق ، ص ٨.

إعادة بنائها، بل تعني إصلاح وتعديل منظومة العدالة الفكرية ومفاهيمها وهياكلها بالشكل الذي يضمن إعادة الحقوق المهدورة، وذلك لان منظومة العدالة قد تكون موجودة بالفعل، وإن كانت غير مكتملة او تحتاج الى تطهير من خلال تصحيح مسارها بإجراءات العدالة الانتقالية[١].

ومن خلال مفاهيم العدالة الانتقالية أعلاه يتضح لنا بأن هناك ثلاث سمات يتسم بها مفهوم العدالة الانتقالية وهي :

١- التدرج : ان العدالة الانتقالية تحتاج لتنفيذها مراحل عدة بشكل تدريجي فلا يمكن تغيير أي من الأشياء المترسخة في الدولة دفعة واحدة، وإذا تم الاندفاع نحو التغيير من دون تدرج فقد يؤدي ذلك لنتائج عكسية، فالدولة التي تعاني فساد في المؤسسات أو ثقافة تنظيمية مترهلة، أو أرث دكتاتوري، و تاريخي، في التعذيب، و استعمال العنف، كل هذا وغيره لا يمكن التعامل معه إلا بالتدرج وبحساب خطوات حتى يبدأ المجتمع بالاعتياد عليها، وهو ما ينطبق على العدالة الانتقالية التي لا يمكن تطبيقها الآن عن طريق تحويل المجتمع الى مجتمع يعلي فكرة الحقوق ويضعها لذويها أياً كانوا على قدم المساواة، حينها يمكن للإجراءات أن تؤتى ثمارها وتترسخ في المجتمع ويتجاوب معها[٢].

٢- الامتداد الزمني : إنَّ العدالة الانتقالية تتطلب إجراءات معقدة ومتشعبة في مؤسسات وهياكل الدولة، وهذه التغييرات قد تتقاطع مع عوامل مستقرة في جذور الدولة؛ كالفساد، وثقافة الشعب، وقد تواجه عقبات كبيرة، كما تتطلب قدر من التخطيط الجيد لرسم المسارات التي تتبعها العدالة الانتقالية لكي يحقق الهدف منها، أي الأوضاع المواءمة

---

(١) خميس دهام حميد ، مصدر سابق ، ص ١٥ -١٦ .

(٢) رضوان زيادة ، مصدر سابق ، ص ٣٣.

للديمقراطية، وهو ما يتطلب أعواما كثيرة، وهي ما يجب أخذها بتمهيد المجتمع نفسياً ليتقبل فكرة التمهل، وكيف يتعاون مع الدولة في تحقيق العدالة الانتقالية[١] .

٣- التعاونية والتشاركية: إنَّ بناء المجتمعات بعد عصور من حروب أو استبداد أو احتلال لا يمكن بأي حال، ولا تستطيع إحدى المكونات الاجتماعية من تيارات او أحزاب أو ايديولوجيات أن تنجز هذه المهمة الثقيلة وحدها، بل تحتاج للتعاون وتنوع الأفكار، وهنا تكمن في كيفية إشراك الجميع واستيعابه لضمان أفضل درجة نجاح وفعالية ممكنة لإجراءات العدالة الانتقالية[٢].

وفي السياقِ نَفْسهِ تُعرَّف العدالة الانتقالية على إنها: "فلسفة ومنهجاً لا يقوم على التآمر والانتقام، بل الوصول الى حلول بين مرتكبي الانتهاكات والضحايا في محاولة لإعادة بناء مجتمع يتسع للجميع، ويقوم على احترام حقوق الإنسان ومساعدة المجتمعات على الانتقال السلمي الى الديمقراطية"[٣] .

ومن خلال التعريفات السابقة ترى الباحثة بإمكانية تعريف العدالة الانتقالية على إنها مجموعة من الإجراءات التصالحية والتي تتم عبر مجموعة من الأجهزة القضائية أو غيرها وذلك من أجل نشر دعائم السلم في المجتمع الذي تعرض أفراده لجملة من الانتهاكات في حقوقهم وحرياتهم الأساسية وإمكانية إيصال هذا المجتمع الى نقطة التعايش السلمي والتسامح ونبذ فكرة الانتقام والدم بالدم التي تمر بها المصالحة الشاملة مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم التغاضي عن إجراءات المحاكمات العادلة بعد الوقوف على النتائج النهائية للجان التحقيقية وبعدها إنصاف

---

(١) نويل كالاهان ، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤٣ .

(٢) خالد ناصر توفيق، مصدر سابق، ص ١٥.

(٣) اياد الملاح ، العدالة الانتقالية في ظل تجربة التحول الديمقراطي في العراق، مقال منشور على الموقع الالكتروني www.arabsi.org تاريخ زيارة ٢٠١٩/١/١٥

وتعويض الضحايا من آثار النظام السابق او التحول السياسي او أي نوع من أنواع التحولات كآلية للانتقال الديمقراطي ونشوء دولة المؤسسات .

المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقالية

إنَّ فكرة العدالة الانتقالية تقوم على معتقد مفاده إنَّ المطالبة بالعدالة ليس أمراً مطلقاً ولكن يجب أن تتم موازنتها بالحاجة إلى السلم، الأمان، الديمقراطية، التنمية العادلة، سيادة القانون وغيرها من أساسيات المجتمع الديمقراطي.

ويُعد أيضاً أنه من السياقات الانتقالية قد توجد قيود عملية معينة على قدرة بعض الحكومات على اعتماد إجراءات قضائية خاصة، وقد تشمل هذه القيود نقصاً في الموارد البشرية والمادية أو قد تواجه نظاماً قضائياً ضعيفاً أو فاسداً، أو سلاماً أو انتقالاً ديمقراطياً هشاً أو نقصاً في الأدلة الجنائية أو وجود عدد كبير من مرتكبي الأفعال أو عدد كبير من الضحايا أو عراقيل مختلفة ، غير أنه في إطار العدالة الانتقالية لا تعتبر هذه القيود كعذر يبرر عدم القيام بأي شيء، بل كلما تحسنت وضعية أحد البلدان مع مرور الوقت فأنه يتوقع من الحكومة التي تليها أن تحاول إصلاح المظالم الناجمة عن القيود السابقة[1].

لذا: لابد من الإشارة إلى إن العدالة والسلام والديمقراطية ليست أهدافاً يستبعد كل منها الآخر، إنما هي بالأحرى حتميات تعزز كل منهما الأخرى والعمل على تحقيق الثلاثة كلها في أوضاع ما بعد النزاعات يتطلب تخطيطا استراتيجيا للأنشطة وتكاملا حريصا بينها وترتيبا حكيما

([1]) القاضي علاء جواد الساعدي، هيئة دعاوى الملكية (عدالة انتقالية – سلم أهلي)، ط١، بيروت، ٢٠١٧، ص١٧.

لها[١] ، أما مناهج العدالة الانتقالية التي تركز فقط على مؤسسة واحدة أو أخرى أو تتجاهل المجتمع المدني أو الضحايا فلن تكون فعالة ويجب أن يكون النهج الذي تتبعه إزاء قطاع العدالة شاملاً فيما يوليه لجميع مؤسساته المترابطة، وحساساً تجاه احتياجات الفئة الرئيسية، ومراعياً لضرورة التكامل بين آليات العدالة الانتقالية، ولا يتمثل دورنا الرئيسي في بناء بدائل دولية للهياكل الوطنية، بل في المساعدة في بناء قدرات محلية في مجال العدالة[٢].

إن آليات العدالة الانتقالية هي السبيل للوصول إلى الديمقراطية من خلال التطبيق السليم لها وتلك الآليات تشمل ما يأتي:

أولاً: الدعوى الجنائية :هي الوسيلة التي يلجأ اليها المجتمع لمحاسبة الجاني الذي عرض مصالح المجتمع للخطر وعكر أمنه وسلامته ،وأيضاً يمكن القول بأنها الوسيلة التي ينص عليها القانون لضمان حق المجتمع بالعقوبة وذلك بالتحري عن الجرائم ومعرفة فاعلها، والتحقيق معه ومحاكمته وتنفيذ الحكم عليه بواسطة السلطة المختصة بذلك ألا وهي السلطة القضائية، أي المحاكم .

ذهب جانب من الفقه في الدعوى الجنائية إنها مطالبة بالحق أمام القضاء الجنائي، أو مطالبة الادعاء العام نيابة عن الجماعة بتوقيع العقاب على المتهم في الجريمة بوساطة القضاء الجنائي[٣]، وهذه الدعوى أو الشكوى تبدأ بوقوع الجريمة، وان القانون قد حدد الإجراءات في مضمونها وتنظيم إجراءات الخصومة الجنائية التي طرفها الدولة أو المجنى عليه أو المتضرر

---

(١) محمد فوزي زيدان، العدالة الانتقالية تعزيز لحقوق الانسان، رسالة دبلوم عالي في قانون حقوق الانسان، جامعة الموصل، كلية الحقوق، ٢٠١٣، ص٤٥.

(٢) المركز الدولي للعدالة الانتقالية http://ictj.org/ar/about/transitional-justic تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١/٢ .

(٣) د حسن صادق المرصفاوي، أصول الإجراءات الجزائية ، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٢١.

والشخص الذي اتهم بارتكاب الفعل الجرمي المخالف للقانون وهدفها اقتضاء الحق في العقاب وللوصول إلى هذا الهدف هناك إجراءات كثيرة يجب القيام بها وعلى مراحل وقد تستمر هذه الاجراءات حتى النهاية وصدور الحكم النهائي وقد تنتهي في مرحلة معينة، كأن يكون التنازل أو الصلح أو موت المجنى عليه وعدم مطالبة ورثته بالحق[١] ، لكن الجريمة من الممكن أن لا تضر بالمجتمع لوحده، بل قد تسبب في الوقت نفسه في إلحاق الضرر بفرد معين أو أفراد معينين من أفراد المجتمع، فإذا ما ترتب على الجريمة نشوء مثل هذا الضرر ينشأ معه عندئذ حق للمتضرر في مطالبة الجاني بالتعويض عن الضرر المادي أو الشخصي الذي لحق به، والمتضرر إنما يمارس حقه في مطالبة عن طريق وسيلة محددة في القانون الا وهي الدعوى المدنية[٢]، والدعوى المدنية يباشرها من لحقه ضرر من فعل معين من قبل مرتكبيه ابتغاء اقتضاء التعويض عنه بوقوع الجريمة يقوم حق المجتمع في تحريك الدعوى الجزائية ومباشرتها[٣].

وجاء ايضاً في مفهوم الدعوى الجنائية انه عندما تقع جريمة في المجتمع تأتي الدولة في المقدمة لتتبع مرتكب هذه الجريمة والمطالبة بإيقاع العقوبة عليه اذا ثبتت الجريمة عليه، فعلى المستوى الدولي هذه الانتهاكات الممنهجة هي بمثابة جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية كما أشارت الى ذلك المادة السابعة من النظام الأساسي لمحكمة العدل الجنائية الدولية [٤] ، أما على المستوى الوطني فتتنوع الاجراءات والأساليب سواء الرسمية عن طريق القوانين أو عن طريق الطرق الموازية لها والمتمثلة ما يتم أنشاؤه من الجمعيات واللجان والمنظمات المعنية بحقوق

---

(١) رزكار محمد قادر، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية–الدعوى الجزائية، ط١، ٢٠١٣، ص١٥

(٢) جمال محمد مصطفى، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٢

(٣) جمال محمد مصطفى ، مصدر سبق ذكره، ص١٢

(٤) أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لراوندا بالقرار ٩٥٥ المؤرخ في ١٩٩٤/١١/٨ والصادر من منظمة الأمم المتحدة .

الانسان في مثل هذه الظروف، ولكن في كل الاحوال فان مفهوم العدالة الانتقالية مرتبط وجوده بمختلف الانتهاكات التي تقع على حقوق الانسان وجوداً وعدماً، وان أهم ما يميز منظمات حقوق الانسان عن القانون الدولي الانساني بأنها تستطيع تطبيق عملها في أوقات السلم والحرب وفي أي مكان في العالم المفترض وقوع تلك الجرائم الممنهجة فيه، أن كل مما سبق ذكره كان الحافز والعامل الحاسم والأساسي في بداية بلورة فكرة وجود قضاء دولي جنائي وتطوره عبر قواعد موضوعية كلها تكون في خدمة العدالة بمختلف أوجهها وانواعها.

ثانياً: لجان كشف الحقيقة : يمكن تعريفها على انها " لجان مؤقتة غير قضائية غالباً ما يكون عملها لمدة عام أو عامين على الأقل ولها اعتراف رسمي وتفويض من قبل الدولة، أما صلاحياتها فهي تستمدها من الدولة وفي بعض الأحيان من المعارضة المسلحة اضافة الى الدولة أو قد ينص عليها في اتفاقية سلام، تتمتع هذه اللجان بقدر من الاستقلال القانوني وفي أغلب الأحيان فإن نشوئها يكون في غمار عملية التحول والانتقال، تصب اهتمامها على انتهاكات الماضي، وتحقق في انماط انتهاكات معينة ارتكبت على مدار فترة من الزمن، لا حول حدث واحد فقط ، ومن ثُمَّ: فان تلك اللجان تختم اعمالها بتقديم تقرير نهائي يتضمن استنتاجاتها وتوصياتها ولا بد من الاشارة الى ان تلك اللجان تركز في عملها على انتهاكات حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية"[١].

(١) أحمد شوقي بنيوب ، العدالة الانتقالية :المفهوم والنشأة والتجارب ، ورقة عمل مقدمة أثناء حلقة نقاشية عقدت في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص١٣١.

إنَّ عملية تقصي الحقائق لاقت تزايداً ملحوظاً في البلدان من خلال التأكيد عليها حيث تقوم تلك اللجان بتحقيقات رسمية في أشكال الانتهاكات التي حدثت في الماضي لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع في الماضي من أحداث[١].

وقد ينتج عن إنشاء اللجان التحقيقية إنشاء أجهزة تحقيق قوية لكشف كل الحقائق المتعلقة بالعنف الذي ترتكبه جهات قد تكون تابعة للدولة أو لا، لذا: لابد من التعلم من دروس الماضي درساً مهماً، كما ذكر ذلك الكاتب الأمريكي فوكتر بأن الماضي ليس ماضياً أبداً انه يعيش بيننا ، فلا بد من التعلم من الماضي من أجل احداث التغير اللازم لمنع حدوث مثل تلك الانتهاكات في المستقبل أو اعتراف بالضحايا وما كابدوه في المحن [٢] .

ثالثاً :التعويض وجبر الضرر: تعتبر هذه الآلية من أهم مرتكزات مفهوم العدالة الانتقالية من خلال تعويض الضحايا وجبر ما لحق بهم من ضرر[٣] ، وأما الأساس الذي ترتكز عليه عملية التعويض فهي بتوفير تعويض مادي (تعويض مالي أو حوافز مالية أو خدمات مجانية أو رمزية والمتمثل باعتذار رسمي للمتضررين عن الانتهاكات الماضية) [٤].

وفي عملية التعويض لابد من تحقيق مصطلح العدالة من خلال ادماج عناصر الاعتراف بالضحية ورد كرامته ومحاولة اعادة بناء الثقة بين المواطنين مع بعضهم وبين المواطن ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، وان آلية التعويض وجبر الضرر يمكن ان تتأثر بعدة عوامل والتي منها :الموارد الاقتصادية المتوفرة في البلاد، والالتزام السياسي الوطني الدولي، وعدد الضحايا وفئاتهم من حيث الانتماء الاثني أو الجنسي والعرق وغيرها، ومدى التعاطف مع

---

(١) جمال محمد مصطفى، مصدر سابق، ص٤٥.

(٢) د. رضوان زيادة ،العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، مركز دمشق للعدالة، سوريا، ٢٠٠٣، ص١٧.

(٣) المستشار عادل ماجد، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٤) خالد نصر الدين ونيفين محمد توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٩.

الضحايا أو مرتكبي الأفعال وسياق النزاع من حيث هل يمكن أن يعتبر حادث جسم واحد أم أنه نزاع مزمن لعدة سنوات وأيضاً لابد من الوقوف على نوع الانتهاكات المعترضة لحقوق الانسان هل هي (مصادرة أراضي ،تهجير قسري، اعتداء جسدي، التزامات وجهود المجتمع الوطني والدولي[1]، وان الية التعويض وجبر الضرر من المبادرات أو البرامج التي تقوم بها الدولة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها الرسمية وغير الرسمية منها على تدعيمها وتقويتها بقصد ارضاء جمهور المتضررين من شتى الانتهاكات التي وقعت، كما وتنشئ لها مؤسسات ومرافق رسمية وهي عادة ما يعهد بها إلى الجمعيات المدنية الحقوقية التي تنشأ لهذا الغرض وبذلك فانه يمكن اعتبارها جهة مساعدة لمؤسسات الدولة العامة في المساعدة على جبر الأضرار وإقرار جملة من التعويضات للضحايا وذلك بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية وقد تشمل أيضاً التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية.

رابعا: إعادة بناء مؤسسات الدولة: وبالأخص المؤسسات التي تم التأكد من انها ساهمت بطريقة أو بأخرى في انتهاكات حقوق الانسان سواء كانت رسمية أم غير رسمية وبطريقة منظمة مما يتيح أخلاقياً وقانونياً أن ترقى الى جرائم ضد الانسانية أو ضد حقوق الانسان، وهذه الجهود تهدف الى تحويل المؤسسات والتي منها بالأخص العسكرية، الشرطة الأمنية والقضائية منها في محاولة منها ابداء حسن النية على احداث تغيير جذري يساعد على عدم الوقوع مستقبلاً في مثل هذه الخروقات الى مؤسسات أمنية ديمقراطية نزيهة يكون عملها الرئيسي هو خدمة الناس لأنها الأقرب تعاملاً مع الناس[2]، أما أهم تلك التغييرات المستحدثة هي عدم اعادة أحد المثبت تورطهم في جرائم سابقة أو قد يثبت ذلك لاحقاً، من مسؤولين سابقين كبار من كل منصب أو مسؤولية

([1]) رضوان زيادة، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

([2]) وليم نجيب نصار ، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت،، ٢٠٠٨، ص٣٦٤ .

ادارية او امنية أو حتى قضائية في مؤسسات الدولة، لأن الهدف الاساسي من اعادة بناء مؤسسات كثيرة هو خلق حكومة وأجهزة قضائية وتشريعية هدفها الاساسي حقوق الانسان وحرياته العامة ومن ثُمَّ: فإنَّ بقاء هؤلاء المسؤولين الذين تشوبهم سوء استخدام السلطة او تم التأكد من تسجيل حالات موثقة عنهم في انتهاك حقوق الانسان بعد نفاذ قواعد وميكانيزمات العدالة فان ذلك من شانه أن يقوض دعائمها فيهدم أركان العملية السلمية في المجتمع، وتعم الفوضى من جديد وتصبح سيدة الموقف [١].

ثالثاً: تخليد ذكرى ضحايا الانتهاكات: وهذه الآلية من آليات العدالة الانتقالية تعتبر الية رمزية متمثلة في حفظ الذاكرة الجماعية للضحايا عن طريق المتاحف أو النصب التذكارية مثل نصب الشهيد في العراق، وهناك عدة مشاريع مقترحة لإقامة نصب تذكاري لمجزرة شهداء سبايكر في العراق التي حدثت سنة ٢٠١٤ وغيرها من النصب التذكارية التي تقام كرمز تخليداً للذكرى أو قد يكون عن طريق تسمية شارع أو مكان ما وذلك رغبة لتخليد هذه الحوادث وتفاديها مستقبلاً والاهم من هذا هو جعلها رسالة استباقية للأجيال القادمة ليكون عبرة لها في أن لا تقع بنفس أخطاء الاجيال السابقة وبالتالي فأنها تعتبر بمثابة تحذير وتوعية للأجيال دون تكرار الوقوع في المحظور، والمحظور في هذا المقصود هي جرائم حقوق الإنسان بكل ما تحمله هذه العبارة من مفاهيم وأبعاد قانونية، ولا بد من الاشارة الى ان الطرق المتبعة في احياء الذكرى تختلف من مجتمع إلى آخر وذلك وفق لأيديولوجيته السياسية والاجتماعية للبلاد أي أنها آلية اختيارية

---

(١) د. علي حسين الخلف ، د. سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات ، العاتك لصناعة الكتب، ط٢، بغداد ، ٢٠١٠، ص ١٣٧.

وتفاضلية وليست الزامية، فقد وضعت العديد من الدول التي عانت هذه الانتهاكات طرق عديدة ومبتكرة لمعالجتها [١]

ويمكن اعتبار ذلك سبب من أسباب جعل العدالة الانتقالية تعيش جواً من التنوع والقوة وتجربة رائدة ببعض الدول على اختلاف انواعها وأبعادها خاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان، هذا هو الامتياز الذي توفره العدالة الانتقالية للمجتمعات في سبيل عدم خدش سيادتها من خلال التدخلات من جانب بعض الدول لأن تخول لنفسها التدخل في شؤون دول أخرى بذريعة حماية مصالحها الحيوية، أو بحجة حماية حقوق الإنسان...الخ.

المبحث الثاني /التأصيل التاريخي للعدالة الانتقالية ومصادرها وأهم تجاربها على المستوى العربي والعالمي

إنَّ فكرة العدالة الانتقالية ليس مفهوماً محصوراً على النشوء الغربي المحض، أو أنه مفهوم غريب عن ثقافتنا العربية، أو الإسلامية، أو أنه قد واكب مدة معينة، أو منظومة حضارية أخرى، اذ أَنَّهٌ على الرغم من حداثة مصطلح العدالة الانتقالية إلا إن بعض مضامينها تعود جذورها إلى عصور تاريخية بعيدة، وتلك المضامين والمعاني لم تكن سوى حلقات متفرقة وبشذرات لمعت في الحقب الزمنية ولم تكن متصلة ومكملة لبعضها البعض، كما هي عليه الان، وكما يجب أن يكون أصلاً، ومفهوم العدالة مفهوم نسبي يتغير بتغير الزمن والظروف السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدان وكذلك بالنسبة للناحية الزمنية فيمكن تطبيقه في زمان معين وربما يصعب تطبيقه في زمن آخر وذلك لاختلاف مستوى التفكير واختلاف الأجيال وحتى إن مستوى الحقوق

[١] وليم نجيب نصار، مصدر سابق، ص٧٧

والنظر إليها والانتهاكات والتعامل معها يتأثر باختلاف الأجيال وتعاقبها، لذا سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على تطور فكرة العدالة الانتقالية من خلال بيان جذورها التاريخية في المطلب الاول ومن ثم اهم مصادر العدالة الانتقالية في المطلب الثاني وذكر أمثلة عن تجارب العدالة الانتقالية على المستويين العالمي والعربي في المطلب الثالث.

المطلب الأول /التأصيل التاريخي لفكرة العدالة الانتقالية

عند البحث في العصور القديمة نجد فيها جذور للعدالة الانتقالية وذلك في الحروب التي حدثت بين المدن اليونانية، ففي حرب البيلوبونيز بين المدن اليونانية التي استمرت (٢٥)عاماً رافقها الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان واعدامات جماعية قامت بها جيوش البيلوبونيز لأفراد الحامية التي كانت تدافع عن بلاثا إحدى المدن اليونانية لرفضها الاستسلام وفي حرب إسبارطة ضد أثينا اعدم الإسبارطيون جميع الرجال الذين ظفروا بهم واقتادوا النساء كسبايا اضافة الى اعدام ثلاثة آلاف من الأسرى الاثنيين وبالمقابل لجأت أثينا إلى قتل سفراء إسبارطة و كورثنة بدافع الانتقام الى ان انتهت الحرب بوحدة بين أثينا وإسبارطة في عام (٨١) ق.م وبعد انتهاء الحرب جرت مشاورات لتعويض الضحايا والسعي لدفع مخلفات النزاع لعدم الرجوع الى الحرب مرة أخرى[١] .

(١) د. نزار العنبكي، القانون الدولي الانساني ، دار وائل للنشر والتوزيع،ط١ ،الاردن ، ٢٠١٠، ص ٢٠ .

ونلاحظ إن هذه الإجراءات التي رافقت تلك الفترة الانتقالية عقب فترة من البطش والقتل وانتهاكات حقوق الانسان تمثل جزء من العدالة الانتقالية بمفهومها الحديث، بل انها الضوء الذي استنار به فقهاء العدالة حديثاً ليستمدو المفهوم الحديث للعدالة الانتقالية[١].

أمّا في التأريخ المسيحي فقد بشرت الديانة المسيحية بالأخوة الإنسانية والمحبة الشاملة التي يجب أن تسود بين البشر قريباً أو بعيداً والذي يجب ان يكون للعدو نصيباً منه، كما يأمر بذلك الكتاب المقدس(الإنجيل)[٢] فقد جاء في هذا الكتاب المقدس (أحبوا اعدائكم واحسنوا وأقرضوا وانتم لا ترجون شيئا[٣]، كما أكد الكتاب المقدس على نبذ الثأر والانتقام (لا تنتقموا لأنفسكم أيها الأحياء)[٤] وهناك تعاليم أخرى كثيرة في الديانة المسيحية تؤكد على تأهيل وتأسيس لمبدأ التسامح والمصالحة.

وفي التأريخ الاسلامي فان المهتم في دراسة مكونات العدالة الانتقالية سوف يتبين له أنها تدور حول محور أساسي هو حماية حقوق الانسان والتصدي للانتهاكات، فقد كرمت الشريعة الاسلامية الانسان وأحاطت النفس البشرية بسياج يصونها ويحميها، ويظهر هذا التكريم جلياً في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[5].

وفي نصوص القرآن الكريم وأحاديث السنه النبوية الشريفة جميعها ومصادر الشريعة الأخرى وابداع الفقه الاسلامي وتفسير وشرح للشريعة جاءت جميعها من أجل الإنسان وحمايته حتى من نفسه، وحماية حقوق الانسان والحفاظ على كرامته وقيمته وانسانيته بما فيها القواعد المتعلقة بالقتال فأنها ما شرعت الا من أجل حماية حقوق الانسان ودفع الظلم والقضاء على

---

(١) كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب-تجربة هيئة العدالة والانصاف، الحوار المتمدن،٢٠٠٦، ص٤٥.

(٢) د. نزار العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٣) الكتاب المقدس، العهد الجديد لوقا ٥ م

(٤) الكتاب المقدس، العهد الجديد روميه ١٢:١٩.

(٥) الآية ٧ سورة الإسراء.

الرذيلة ،وجاءت الشريعة الاسلامية بمبدأ احقاق الحق وأبطال الباطل وتطبيق العدل، فالحق من أسماء الله الحسنى، قال تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ [1].

وتؤكد كثير من النصوص القرآنية على العدل والحرية والسلام وجاءت بكثير من الحقوق فيقول المولى عز وجل :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ﴾[2]، ومن الأمثلة العملية في التاريخ الاسلامي ما ناله أهل مكة من عقد عام رغم انواع الأذى الذي ألحقوه بالرسول (ﷺ) ودعوته، ورغم قدرة الجيش الاسلامي على ابادتهم، فقد جاء اعلان العفو عنهم مجتمعين قرب الكعبة المشرفة ينتظرون حكم الرسول (ﷺ) فيهم [3]، قال رسول الله(عليه أفضل الصلوات)، (يا معشر قريش ماذا ترون اني فاعل بكم؟ قالو اخ كريم وابن اخ كريم قال: (فأذهبوا فانتم الطلقاء)[4].

ومن المواقف الإنسانية التي يمكن استنباطها من فتح مكة والتي تدل على معنى التصالح والتسامح ما يأتي:

١-استبعاد الثأر والانتقام من الخصوم المنهزمين فقد دعا رسول الله (ﷺ) أصحابه الى قتال المقاتلين فقط، وحين علم ما صدر من سعد بن عبادة من قول يعبر عن موقف مخالف لأوامر الرسول الكريم ويعبر عن تشفي وانتقام، تدخل الرسول الكريم (ﷺ) ودعا علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) لسحب الراية عن سعد بن عبادة، وكان الهدف من هذا الموقف هو استبعاد الانتقام والثأر عند الانتصار .

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(٢) الآية ٥٨ سورة النساء .

(٣) مبروك ساسي، فلسفة العدالة الانتقالية في الإسلام، متاح على الموقع الالكتروني التالي www.turess.com تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٢/١٦ .

(٤) الامام أبو القاسم السهيلي، الروض الانف ومعه السيرة النبوية ، دار الحديث، القاهرة ، ١٩٧٨، ص(٣٤/٧).

٢- مبدأ المساواة بين كافة الناس فقد أكد الرسول الكريم (ﷺ) على أهم مبدأ لجميع البشرية مهما اختلفت أنسابها وأجناسها وديانتها وهو المساواة، عن أبي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله : إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم)[١]، التامة بين الأفراد في الحقوق والواجبات فأساس التفاعل الوحيد هو العمل الصالح [٢].

٣-العفو العام الذي لم يستثني إلّا كبار المجرمين، أصدر الرسول (ﷺ)عفواً عاماً عن المعتدين كافة، وتمكينهم من الحرية والحركة، وهذا ما عبّر عنه (عليه الصلاة والسلام) بـ (اذهبوا فأنتم الطلقاء)، وقد استثنى من هذا العفو العام كبار المجرمين ، وأمر بقتلهم ولو كانوا متعلقين في أستار الكعبة، ومن ثم صدر عفو خاص لبعض من كبار المجرمين شفع في بعضهم واستؤمن البعض الاخر.

وفي النصوص القرآنية التي تؤكد على حرية التعبير وتقرير المصير قوله تعالى﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾ [٣]، وقال تعالى في الحث على السلام:﴿ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٦٤ ﴾ [٤]، وان الباحث في مكونات العدالة الانتقالية سوف يتبين له مدى تقاربها مع مبادئ الشريعة الاسلامية سواء في مجال معرفة الحقيقة والمحاسبة وتطهير أجهزة الدولة من الفساد والمفسدين والقصاص وتعويض الضحايا والعفو سواء كان عفواً عاماً أم عفواً خاصاً وكذلك المصالحة، فأحكام الشريعة تدور من حيث الجملة على وجوب حماية الضرورات الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال)، والغاية بأسباب بقائها مصونة سالمة باعتبار أنه لا غنى عنها[٥].

---

(١) صحيح مسلم .

(٢) عبد السلام هارون، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٤.

(٣) الآية ٢٥٦ سورة البقرة .

(٤) الآية ٦٤ سورة المائدة .

(٥) المستشار عادل ماجد ، معايير تطبيق العدالة الانتقالية ، ورقة عمل استرشاديه للدول العربية، المؤتمر العربي الاول لتنمية ثقافة الوعي القانوني والوطني، بغداد، ٢٠١٣ ،ص١٠٢ .

إن للتأريخ الاسلامي ومضات ودروس تجسد حقيقتها بعض جذور العدالة الانتقالية بما فيها من تسامح ورد للحقوق، ولا تمثل انتقام للمنتصرين، بل مساواة حقيقية في الحقوق والواجبات، وان العدالة الانتقالية بطبيعتها لا تقوم على هدم جميع الهياكل القانونية بعد فترة الانتقال السياسي من الحكم الدكتاتوري الى الحكم الديمقراطي، بل أنها تعمل الى اصلاح المنظومة القانونية والابقاء على القوانين التي تعزز حماية واحترام وكفالة حقوق الانسان، وقد أقر الاسلام التصالح من عادات العرب وتقاليدهم قبل الاسلام والتي كانت بمثابة قانون أو تشريع لهم، فما أقره الاسلام في هذه العادات والتقاليد في نصوص القران الكريم أو السنة النبوية فهو المباح والحلال وهو المعروف، أما ما أنكره ودعا الى الغاءه فهو المنكر والحرام [١] .

وبدأت تتلاحق الأسباب الرئيسة لتطور فكرة العدالة الانتقالية في اعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة في أوربا وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرج (القضاء على النازية) حيث تبلورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها، وبرزت أهم مرتكزات عملها في اتفاقية الابادة الجماعية[٢] التي تم اقرارها وارساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاكات حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر ،في هذه الفترة أسس مرتكبو انتهاكات حقوق الانسان مركز الاهتمام في المساعي الرامية لتحقيق العدالة .

وبدأت العدالة الانتقالية تظهر بشكل أكثر قوة ووضوحاً مع اقامة محاكمات حقوق الانسان في اليونان في أواسط السبعينات[٣] .

---

(١) محمد عمر أحمد شاهين، التحولات التي أحدثها الإسلام في النظام القانوني عند العرب، ط١، دار العلوم للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٨،ص٨٨.

(٢) أُقرَّت وعرضت للتوقيع وللتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة ٢٦٠ المؤرخ في ٩/كانون الأول/ديسمبر١٩٤٨.

(٣) مروة نظير، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠

وأثناء الحرب الباردة، تبلورت جهود تحقيق العدالة الانتقالية، واستمر ذلك حتى المرحلة الثانية التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتغييرات السياسية المختلفة في دول أوربا الشرقية والمانيا وتشيكوسلوفاكيا السابقة ، إذ ساهمت في التعامل مع انتهاكات الماضي من خلال فتح ملفات وكالات الأمن الداخلي السابقة –((على سبيل المثال في ألمانيا))–، منع منتهكي حقوق الانسان السابقين من الوصول الى مناصب في السلطة من خلال عملية التطهير كما في تشيكوسلوفاكيا في ١٩٩١، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم حسي وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الاجتماعية ارتبط بالهيكل الرسمي للدولة وتجاوزت فكرة المحاكمات، وتضمنت اليات أخرى من لجان الحقيقة والتعويضات، أي أنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا، كما برزت تجربة لجان الحقيقة في الارجنتين (١٩٨٣) ، اذ شُكلت (اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص) التي استطاعت أن تقدِّم تقريراً يتضمن (٩٠٠٠) حالة اختفاء قسري تمخض عنه بعد سنوات طويلة محاكمات جادة وعادلة للمتهمين العسكريين الذين أُدينوا[١]، وطالت تلك المحاكات قادة وضباط الجيش من الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة من اعتقال وتعذيب وقتل واخفاء جثث[٢].

لقد تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا بعد نظام الابارتهايد[٣] وبعض الدول الأفريقية ودول وسط وشرق أوربا

---

(١) جورجيت أسعد ، تجارب في العدالة الانتقالية، مجلة الحرية، العدد (١٦)، ٢٠١٢/١٢/٢٤، ص٢.

(٢) عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في ارساء مناهجها ،المركز العربي،ط١، ٢٠١٨، ص٦٣.

(٣) نظام الابارتهايد : نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨ وحتى الغاء النظام بين الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣ وأعقب ذلك انتخابات ديمقراطية عام ١٩٩٤، وهدف النظام خلق اطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الاصول الأوروبية.

في اعقاب الحرب الباردة وبعبارة أخرى، أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات واوائل التسعينيات زخماً وحافزاً جديداً للعدالة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة[١] .

ويعد انشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة في يوغسلافيا السابقة في ١٩٩٣ بداية لمشهد سياسي جديد لمراحل تطور العدالة الانتقالية، أذ أدى تكرار النزاعات الى تكرار حالات تطبيق العدالة الانتقالية، حيث أنشأت المحكمة الجنائية الخاصة في راوندا عام ١٩٩٤ ، وبعدها أُنشأت جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٥ لجنة الحقيقة والمصالحة الشهيرة للتعامل مع جرائم حقوق الانسان السابقة، ثم في عام ١٩٩٨ تم اقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقد أثرت هذه التطورات في الكثير من اتفاقيات السلام التي عقدت بعد ذلك، والتي أشارت الى المحاكمات الدولية بعدها جزءاً من عمليات التسوية السلمية، ومن ذلك اتفاقية اروشا المتعلقة ببوروندي والاتفاقية الخاصة بساحل العاج [٢]، حيث لا تزال هذه المرحلة مستمرة حتى الان وتتم الاحالة دائما إلى القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان، فضلاً عن العودة لاستلهام نموذج محاكمات نورمبرج ، ولاسيما مع دخول ميثاق روما[٣] الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ في ٢٠٠٤ واقرار وجود المحكمة كآلية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أنَّ تجربة العدالة الانتقالية قد مرت بالكثير من البلدان الاوروبية والعربية إلا إن الكثير من الدول التي عاشت الديكتاتورية والنظام الشمولي لم يعش تلك التجربة لعدم الحاجة اليها كإسبانيا ومعظم بلدان أوروبا الشرقية والتي وجدت في محيطها الجيوستراتيجي

---

[٢] القاضي علاء جواد الساعدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨-٦٩.

[٢] د. يوسف حسن يوسف ، الاتفاقيات والمعاهدات في ضوء القانون الدولي ، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٧ ، ص ٢٣.

(٣) أُعتمدَ نظام روما الأساس عام ١٩٩٨ ودخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢، وتأسست بذلك أول محكمة جنائية دولية دائمة، وذلك بعد جهود استمرت عقوداً طويلة.

داعماً لها على إعادة البناء، وان كان بعضها قد عاد إلى الموضوع بعد سنوات على أساس بعده الثقافي في إطار حفظ الذاكرة.

المطلب الثاني/مصادر العدالة الانتقالية

تنحدر العدالة الانتقالية من مصادر تمثل الأساس العميق الذي تنبع منه، والتي تُعدُّ النشأة الحقيقة لها، ونلاحظ بصورة عامة بأن الفقه يميز بين المصادر إذ أنَّ هنالك المصادر المادية والتي تُعدُّ منشئة للقانون والمصادر الشكلية للقانون فهي مجموعة الطرق والوسائل التي من خلالها تظهر القاعدة القانونية الى حيز الوجود[١] .

وبحسب المدرسة الموضوعية فأن للعدالة الانتقالية عدة مصادر تمثل الطبقات العميقة التي تدفقت منها وتتنوع تلك المصادر ما بين القوانين الوضعية والمصادر الدينية وآراء الفقهاء ومن تلك المصادر على سبيل المثال ما يلي:-

أولاً:-ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥

إنَّ ميثاق الأمم المتحدة الذي يتألف من ديباجة و(١١١)مادة موزعة على (١٩)فصلاً والذي تم إعلانه في مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٦/حزيران/١٩٤٥بعد اجتماع ممثلين عن (٥٠)دولة والذي عقد في ٢٥/نيسان/١٩٤٥ [٢] من أهم المصادر الذي يحقق سيادة وإرادة الدول الكبرى من خلال اللجان المتعددة الثقافات التي شاركت في وضع الميثاق، لذا فإنه يُعدُّ من أهم المصادر الموضوعية للعدالة الانتقالية والتي استمدت منه الدول نشأة القوانين التي تناولت حقوق الإنسان، فقد نص الميثاق على أن يكون عمل المنظمة منحصر على تحقيق حقوق الإنسان في العالم بلا

---

(١) رضوان زيادة ، مصدر سابق، ص٦٧.

(٢) فخري رشيد المهنا و د صلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل ،ب.ت، ص٢٦٤

تمييز[١]، وقد أشار الميثاق إلى رغبة الأمم المتحدة في تأمين ظروف الاستقرار والرفاهية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، فكان من نتائج ذلك بأن وضع الميثاق على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوعان يتعلقان بالاهتمام بحقوق الانسان، فعلى المجلس أن يقوم بتقديم توصيات من أجل تأمين الاحترام الفعلي للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز حقوق الانسان، وأغلبية مواد ميثاق الأمم المتحدة يعزز ذلك من خلال دعم الروافد التي تصب أيضاً في صلب حقوق الانسان كحفظ الأمن والسلم الدوليين الذي يعتبر من اهم مقاصد الأُمم المتحدة وانماء العلاقات الودية بين الأُمم وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني[٢] .

لذا يتبين لنا مما تقدم مدى اهتمام ميثاق الأُمم المتحدة بحقوق الإنسان، وتدور العدالة الانتقالية حول محور أساسي هو حقوق الانسان، فأساس وجود العدالة الانتقالية هو التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ومن ثم محاسبة مرتكبيها وجبر ضرر الضحايا من خلال تعويضهم والأهم من ذلك هو ضرورة أخذ كافة التدابير لضمان عدم الارتداد إلى الحالة الأولى قبل التحول الديمقراطي وتكرار تلك الانتهاكات.

---

(١) المادة (١٣)من ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥

(٢) المادة (١)من ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥

ثانياً:-الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨ [١]

إنَّ الوثيقة الرسمية لحقوق الانسان هو الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي كان الأساس الذي استمدت منه بقية الاعلانات والوثائق الخاصة بحقوق الانسان موادها واستخلصت منه الحقوق الأساسية.

وقد عهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى لجنة حقوق الانسان بتدوين حقوق الإنسان وبإعداد مشروع للجزاءات ووسائل التنفيذ التي تكفل ضمانها، وأدت اعمال هذه اللجنة الى صدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١٠ دون معارضة لكن مع امتناع ثمانية دول والتي هي (الكتلة السوفيتية، يوغسلافيا سابقاً، السعودية، جنوب أفريقيا، رومانيا، بلغاريا).

يُعدُّ الاعلان العالمي لحقوق الانسان مصدراً من مصادر العدالة الانتقالية تستمد منه نشأتها وتستند إليه بالمطالبة بحقوق الإنسان أثناء فترات الانتقال والتحول الديمقراطي، وبما ان حقوق الانسان هي محور الاتفاقيات، فلابد أن يكون هناك التزام عام بحماية هذه الحقوق في النظاميين القانونيين الداخلي والدولي ولاسيما الحقوق الأساسية للإنسان التي لا يجوز المساس بها حتى في حالة الحرب والطوارئ [٢]، ونلحظ انَّ من أهم مميزات العدالة الانتقالية إنَّها تتعامل مع الجرائم الخطرة كالإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وغيرها...وقد بين الاعلان العالمي جميع الحقوق بما فيها الحقوق الأساسية التي لا يجوز التجاوز عليها مطلقاً ، وهي التي تركز

(١) اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ المؤرخ في ١٠/كانون الأول/١٩٤٨.

(٢) المستشار عادل ماجد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

عليها اليات العدالة الانتقالية في فترات الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية لمعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان [١].

ثالثا:-الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان

من المتعارف عليه أنَّ أي دولة من الدول بعد تعرضها لسلسلة تحولات انتقالية فإنها تعاني من ازمة قانونية بسبب سقوط نظام الحكم السابق، والغاء الدستور النافذ، في عهده، ويرافق ذلك سلسلة من الضغوطات المحلية والدولية من أجل تبني قوانين معينة، أو نهج معين تحاول جهة متنفذة فرضه، أو ربما يتم فرضه من قبل قوة شعبية، أو قد يكون فرضه من القوة الثورية نفسها، وهذا يتطلب الاخذ بالمعايير الدولية العالمية وتطبيقها، وخاصة المسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية والانصاف[٢]، ،وذلك في سبيل بناء الدولة الديمقراطية التي تعزز حقوق الانسان، ومما يلاحظ عن بنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان أنَّها لا تتمتع بصفة الالزام لذا كان لابد من وضع اتفاقيات لتلك الحقوق من أجل ان تكون ملزمة للدول المصادقة على تلك الاتفاقيات، ومن أهم تلك الاتفاقيات كان العهد الدولي للحقوق السياسية والعهد الدولي للحقوق المدنية والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية او المهينة، اتفاقية حقوق الطفل، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين، وأعضاء

(١) ناجي القطاعنة ،العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ،جامعة دمشق، كلية الحقوق ،٢٠٠٥، ص ٩.
(٢) د. ليلى نقولا رحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١، ص٩٧.

أسرهم، الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[١].

رابعا:-الانظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية[٢]

لابد من وجود قضاء مستقل ومحايد بعيداً عن تأثيرات السياسة، من أجل تحقيق أهداف العدالة الانتقالية لغرض تجديد ثقة المجتمع بأجهزة الدولة وقدرتها على تطبيق وتنفيذ القانون، إذ تُعدُّ الأنظمة الأساسية للمحاكم مصدراً مهماً للعدالة الانتقالية من خلال تأكيدها على محاكمة كبار المسؤولين وعدم وضع المناصب الإدارية حجة لذلك حتى لو كان المعني رئيساً فلا يتم اعفاءه من المسؤولية الجنائية المترتبة على فعله، ويمكن عَدُّ تلك الانظمة فاصل العدالة الانتقالية بالسنية للدول بعد الصراع، حيث يتم نقل المجتمع نقلة يكون الاساس منها اتباع سياسة عدم الافلات من العقاب، إذ إنَّ الشعب لن يسترجع ثقته بسلطات الدولة إلّا اذا تمت مقاضاة مسؤولي النظام السابق [٣]، ويلاحظ بأن العدالة الانتقالية تتعامل مع الجرائم الكبرى وليس مع الجرائم البسيطة كالمشاجرة وغيرها وهذا هو ما تعاملت به الأنظمة الأساسية لتلك المحاكم حيث ان تلك الجرائم الخطيرة هي التي أدت الى ضرورة السعي لإقامة وانشاء تلك المحاكم المهمة، والتي أرست الكثير من مبادئ العدالة وتعاملت مع أكثر المجرمين خطورة في العالم [٤].

(١) المستشار عاد ماجد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤٠-٦٧٠.

(٢) جورجيت أسعد، تجارب في العدالة الانتقالية، مجلد الحرية، العدد(١٦)، ٢٠١٢/١٢/٢٤، ص٢

(٣) د. رياض صالح أبو العطا، القانون الدولي العام، ط١، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص١٨٧

(٤) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، ط٦،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٧١.

خامساً:-المبادئ العامة للقانون

إن المبادئ الدولية العامة للقانون التي أقرتها الامم المتحدة تطبق للفصل بين المنازعات ،وهناك عدة اتجاهات في تحديد ما المقصود بمبادئ القانون العامة ، فهناك رأي من الفقه يضيّق منها فيقصرها على مبادئ القانون الداخلي في النظم القانونية الوطنية [١]، وفريق آخر ذهب إلى انها لا يمكن الا ان تكون المبادئ العامة للقانون الدولي دون غيرها، أما الفريق الثالث والذي منهم الاستاذ شارل روسو فانه يرى بانها المبادئ المشتركة بين النظاميين القانونيين الدولي والداخلي.

والرأي الأرجح هو رأي الفريق الاول الذي يذهب الى تطبيق المبادئ العامة للقانون على النظم القانونية الداخلية، حتى وان لم يكن هناك تشابه بين النظم القانونية الداخلية فلابد من تشابه المشاكل الانسانية بين معظم دول العالم مما ينتج عنه تشابه الحلول القانونية على الأغلب ، والقصد من ذلك ليس بتطبيق المبادئ العامة للقانون لدولة ما في دولة أخرى، بل يمكن الأخذ بتلك الحلول القانونية على سبيل الاستئناس لحل المشاكل في دول أخرى، ولابد عند تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية ان تكون متلائمة مع الخصوصيات الوطنية والثقافية والقيم السائدة لان ما يصلح في مجتمع معين قد لا يمكن تطبيقه في مجتمع اخر لذا فمن الصعب نقل التجارب وتطبيقها حرفيا[٢].

سادساً:-المصادر الدينية والفكرية وتجارب الدول

سبق وأن ذكرنا بأن أهداف العدالة الانتقالية تدور حول محور أساسي هو حماية حقوق الانسان والتصدي للانتهاكات الجسيمة، وهذا يتفق مع المقاصد الدينية من جهة، ومن جهة

(١) د. فيصل شطناوي ،حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، دار الحامد، عمان ،٢٠٠١،ص١٩.
(٢) د. عامر الزمالي ،مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ،وحدة الطباعة والإنتاج الفني في المعهد العربي لحقوق الإنسان ،تونس ،١٩٩٧،ص٢٧.

أخرى فان المصادر الدينية تُعدُ مصدراً من مصادر حقوق الانسان، ومعظم ما أكدت عليه الديانات هو مبدأ التسامح والمساواة، وكان هناك مواقف عديدة يتضح منها المواقف الانسانية لنبذ الثأر والانتقام من الخصوم المنهزمين بعد فترات الحروب أي الفترات الانتقالية واصدار العفو، ومحاكمة كبار المسؤولين ورد الحقوق الى أصحابها، وأنَّ الشرائع الدينية تعتبر مصدراً مهماً للعدالة الانتقالية وجاء مؤكداً على ضرورة إصلاح المنظومة القانونية والابقاء على الصالح منها[١]، والدين هو أحد المكونات الأساسية لشخصية الفرد في معظم المجتمعات،- وخاصة العربية-، لذا: كان من الضروري أن يكون هناك نظام مدروس في اختيار الاليات والاجراءات التي يتم اتباعها خلال الفترات الانتقالية، من حيث ملائمتها مع القيم الدينية السائدة في المجتمع، فأساس الدين هو: توحيد الناس لا تفريقهم، ومعظم التجارب التي مرت بها البلدان تُعدُّ مصدراً يستنار به للعدالة الانتقالية وذلك من أجل البدء من حيث انتهى الاخرون مع مراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فأغلب مؤيدو فكرة العدالة الانتقالية يقولون:" بأنه لا توجد طريقة جاهزة لتطبيق العدالة الانتقالية تطبق في كل مكان" ومن تلك التجارب تجربة العدالة الانتقالية في الأرجنتين في عام (١٩٨٣)، حيث تم تشكيل (اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص) والتي استطاعت من خلال عملها أن تقدم تقريراً يتضمن (٩٠٠٠)حالة اختفاء قسري، ومن التجارب الأخرى تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا عام (١٩٩٥)، إذ تم تشكيل لجان شعبية عرفت بلجان(الحقيقة والمصالحة)، مهمتها الكشف عما ارتكبه نظام الفصل العنصري من جرائم وانتهاكات والعمل على انصاف الضحايا وتعويضهم [٢]، ومن التجارب العربية للعدالة الانتقالية ما حدث في المغرب نهاية عام (٢٠٠٣) إذ تم انشاء هيئة الانصاف

---

(١) د. سلوى رشيد السنجاري ،القانون الدولي لحقوق الإنسان ودساتير الدول ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ ،ص ٥٤.

(٢) صلاح عبد الرحمن الحديثي ، دور الأمم المتحدة في عمل لجان الحقيقة والمصالحة، بحث منشور في مجلة الحقوق ، الجامعة المستنصرية ، العدد الرابع ، السنة الثالثة ،٢٠٠٨،ص٢٤٢ .

والمصالحة، للفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٥،واختصت زمنياً بالفترة من(١٩٥٦-١٩٩٩)ونوعياً بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان .

ان تفاوت التجارب واختلاف الاليات لا يغير شيئاً ما دامت الانتهاكات الجسيمة نفسها والتي تقضي بالمحاسبة واحقاق العدالة، وتلك التجارب تمثل رصيداً زاخراً للعدالة الانتقالية وحافزاً لدعم وتشجيع العدالة الانتقالية.

سابعاً:-اراء الفقاء

كان وما يزال الفقه الدولي له الدور البارز في الدعوة الى تقنين القواعد القانونية الدولية وخلق الوعي الدولي للقاعدة القانونية واحترامها ، وهذا كان واضحاً في بداية نشأة القانون الدولي ،حيث كان لرواد الفقه الدور الأكبر في عرض مبادئ وأحكام هذا القانون [١].

لقد كان لآراء الفقهاء وكتاباتهم أثراً كبيراً في اثراء العدالة الانتقالية من خلال تفسير القواعد القانونية وايضاح الغموض واللبس الحاصل فيها، بوضع تعاريف للعدالة الانتقالية ومبينين تطورها التاريخي، وبيان الاجتهادات والتطبيقات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، ومن ثم أسسها ومصادرها والياتها، إلا إنّهُ على الرغم من دور الفقهاء في ذلك فإنهم لا يستطيعون انشاء قواعد قانونية إلّا من خلال تكليف من هيئة حكومية أو دولية، فالفقهاء لا يضعون القوانين بل يكتفوا بدراستها وتفسيرها وذكر الانتقادات عليها، والأهم من ذلك فإنَّ اراء الفقهاء تتأثر أحياناً بالنزعات القومية، أو الدوافع السياسية، أو أي ميول عاطفية ،لكن مع ذلك يمكن الاطمئنان بآرائهم والاخذ بها اذا ما كانت في ظروف بعيدة عن تلك النزعات الخاصة [٢].

([١]) محمد المجذوب ،القانون الدولي العام ،ط ٦ ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧١ .
([٢]) رياض صالح أبو العطا ، القانون الدولي العام ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان،٢٠١٠،ص١٨٧

لقد لعب الفقه الدولي ولا يزال دوراً كبيراً في الدعوة الى تقنين القواعد القانونية الدولية وايجاد الوعي الدولي للقاعدة القانونية واحترامها، وقد كان هذا الدور ملحوظاً في بداية نشأة القانون الدولي، اذ كان للرواد الأوائل الدور الأكبر في عرض مبادئ وأحكام هذا القانون [١].

وفي المقابل ان لآراء الفقهاء وكتاباتهم الدور البارز في اثراء العدالة الانتقالية بتفسير القواعد والكشف عن مضمونها وايضاح الغموض واللبس الذي يكتنفها، بدءاً من وضع التعاريف المبنية للعدالة الانتقالية مشيرين الى تطورها التاريخي وذكر الاجتهادات والتطبيقات التي تتعلق بها وشرح نصوصها، مروراً بأسسها ومصادرها والياتها.

ثامناً:-قرارات الدول المتمدنة

ان الدول المتمدنة هي كل الدول الأعضاء في الجماعة الدولية أياً كانت درجة تقدمها الفعلي في مجال التمدن والحضارة [٢]، إلا أنَّ الأوروبيين كانوا ينظرون الى انفسهم على انهم هم وحدهم الشعوب المتمدنة في الفترة التي كانت اغلب الدول فيها لم تحصل على استقلالها، لكن تلك النظرة تلاشت بعد انشاء منظمة الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية والنص في ميثاقها على مبدأ المساواة بين كافة الدول فأصبح اصطلاح الدول المتمدنة لا يتماشى مع الطابع العالمي الراهن للقانون الدولي وأصبح هذا المصطلح مسلماً به عن الفقه والقضاء الدوليين بأن يكون المقصود منه كافة الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

([١]) أحمد شوقي بنيوب، مصدر سابق، ص١٤٨.

([٢]) د. محمد سامي عبد الحميد و د. مصطفى سلامة حسين ، القانون الدولي العام ،الدار الجامعية ، بيروت، ١٩٨٩، ص١١١ .

ومن أهم تلك القرارات الحديثة للدول المتمدنة هو القرار الصادر من الحكومة الألمانية المتمثلة بمستشارتها(أنجيلا ميركل) والتي قررت فيه استقبال اللاجئين غير الشرعيين الفارين من الحروب والنزاعات بعد أحداث ايلول ٢٠١٥ – حيث يمكن اعتبار هذا القرار مصدراً للعدالة الانتقالية كونه يعالج مسألة ضحايا ثورة نزاع مسلح داخلي تحول الى دولي بسبب تدخل أطراف اقليمية ودولية في النزاع الدائر الغرض منها هو الانتقال من حكم دكتاتوري إلى حكم ديمقراطي.

وقد لعبت هذه القرارات دوراً كبيراً في إيجاد وتكوين وتطوير قواعد القانون الدولي، وأعترف الفقه الدولي لجانب كبير من هذه القرارات بعدها مصدراً أصلياً من مصادر القانون الدولي[١]، والقرار الدولي هو كل تعبير من جانب الدولة عن اتجاه الارادة الذاتية لها الى ترتيب اثار قانونية معينة ومحددة[٢].

المطلب الثالث: التجارب العالمية للعدالة الانتقالية

ان موضوع العدالة الانتقالية مرتبط بدوافع عدة منها التخفيف من مخاطر العنف، التعزيز من الأمن المدني ، سيادة القانون، اعادة بناء التماسك الاجتماعي، تشجيع احترام حقوق الانسان، تسهيل التنمية واستعادة الثقة في المؤسسات المسيئة مسبقاً، وترتبط هذه الدوافع بتنامي المطالبة بإقرار التحول الى الديمقراطية، وإنَّ نمط العدالة الانتقالية يتعين أن تتوافر فيه ميزة تحقيق التوازن بين مطمح ارساء السلم وغاية العدالة .

كما نجد ان النمط المنشود من العدالة الانتقالية يجب أن يحقق التوازن بين العدالة والسلم من جهة وتعزيز حقوق الانسان من جهة أخرى، كما يعتمد أساساً على توفر ارادة دون التقليل

---

(١) د. رياض صالح ابو العطا ، القانون الدولي العام، دار اثراء للنشر والتوزيع، ط١، عمان،٢٠١٠،ص١٨٠.

(٢) د. سامي عبد الحميد و د. مصطفى سلامة حسين ، القانون الدولي العام، الدار الجامعية ،بيروت،١٩٨٩،ص١١٦.

من اهمية العنصر الخارجي بعيداً عن الأجندة الخفية الداخلية التي تسعى الى تحقيق مارب بعينها ولابد من استعراض بعض تجارب تطبيق العدالة الانتقالية في العالم العربي والغربي وكما يأتي :

أولاً: التجارب أجنبية

١-**جنوب أفريقيا:** بدأت تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا في سياق التحضير لنهاية نظام التمييز العنصري، وأخذت شكل محاكمات شعبية أطلق عليها لجان الحقيقة والمصالحة، عهد اليها بإماطة اللثام عن التجاوزات والجرائم وانصاف الضحايا وصولاً الى تسوية غير للملفات العالقة[١] .

في بادئ الأمر نجحت التجربة بصفة خاصة في جنوب أفريقيا ، وأدى الى اطلاق سراح "نيلسون مانديلا" عام ١٩٩٠ بعدما قضى (٢٧) سنة في السجن، الى مفاوضات بين حكومة جنوب أفريقيا العنصرية، والمؤتمر الوطني الأفريقي، والى عقد انتخابات في العام (١٩٩٤)، ثم في عام (١٩٩٥) حيث اعطى برلمان جنوب أفريقيا تخويلاً بتأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة، التي أصدرت في العام (١٩٩٨) تقريراً تضمن شهادات أكثر من (٢٢،٠٠٠) ضحية وشاهد، من خلال الادلاء بشهاداتهم في جلسات استماع علنية.

ان معظم الجهود التي بذلت للتحقيق في الجرائم المرتكبة خلال حكم التمييز العنصري باءت بالفشل، كما اجاز قانون لجنة الحقيقة والمصالحة عرضاً مثيراً للجدل " العفو من أجل الحقيقة " لمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان الذين رغبوا بالاعتراف، وتمت عمليات العفو الرئاسية الخاصة بالرئيس السابق "ثايو ميبكي"، وفي نهاية تجربة جنوب أفريقيا تم الاكتفاء بالاعتراف بما

(١) العدالة الانتقالية في العالم http://aljomhuria.wordpress.com تاريخ الزيارة 2019/3/25 .

حدث من الانتهاكات خلال الحكم العنصري، عن طريق لجان استماع للضحايا وللجناة أيضاً، مع استعادة خيار للمتابعة خصوصاً بالنسبة للفاعلين السياسيين الذين شاركوا في وضع حجر الأساس للانتقال الديمقراطي، واقرار سيادة القانون والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الانسان[١] .

٢-**الأرجنتين:** شهدت الأرجنتين تجربة ثرية من التحول الديمقراطي وتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية، حتى ان ظهور المصطلح نفسه وُلِد من داخل الأرجنتين التي تقدم تجربة رائدة في هذا المجال، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث بوجه عام، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية بوجه خاص، إذ يمكن أن نستعرض تجربة العدالة الانتقالية في الأرجنتين من خلال ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى :هي مرحلة الانقلاب العسكري على حكومة رئيسة الأرجنتين عام ١٩٧٦ واستطاعوا أن يفرضوا سيطرتهم على البلاد وشكلوا مجلساً عسكرياً من (٩)جنرالات قام بفرض الأحكام العرفية، وألغى الدستور، وحظر التظاهر، والتجمهر، وفرض الرقابة على الصحافة وغيرها، واخيراً بدأ ما يعرف باسم (الحرب القذرة)، التي استمرت (٦)سنوات هي طول فترة الحكم العسكري (١٩٧٦-١٩٨٣)، والغرض هو حماية الأرجنتين من الخطر الشيوعي، وتحت شعار (حماية أمن الأرجنتين) ومارسوا أبشع أنواع التعذيب والقتل واخفاء الجثث وحرقها الى أن انتهت فترة الحكم العسكري القمعي بهزيمة جيش الأرجنتين وانكساره في معركة احتلال(جزر الفوكلاند) وعقدت أول انتخابات ديمقراطية في الأرجنتين [٢].

---

(١) بحث للسيد (جان دوبليس) بعنوان ملاحظات حول استعادة الأملاك والتعويض في جنوب أفريقيا (من مركز حقوق الانسان والاخلاء)(cre) متاح على المرقع www.badil.org تاريخ الزيارة 2018/12/3 .

(٢) تجربة الأرجنتين – موقع المعرفة – متاح على الموقع http://www.marefa.org/index.php تاريخ الزيارة 2019/4/18 .

المرحلة الثانية : مرحلة التحول الى الديمقراطية كانت الحكومة المدنية مضطرة الى التعايش مع ممثلي النظام القديم، حتى تقي الديمقراطية الوليدة من التعرض للصدمات، وكانت طموحات الرئيس المنتخب (الفونسيين) أكبر بكثير من قدراته على تحقيق العدالة الانتقالية، وكانت خبرة حكومته ضئيلة جداً في هذا المجال، وخلال سنتين من الجذب والشد الذي تعرضت له حكومة الفونسيين بين الارهاب من قبل عصابات النظام العسكري القمعي السابق من جهة، ومطالب الشعب وجمعيات حقوق الانسان وأهالي الضحايا من جهة أخرى، ظهر مسار العدالة الانتقالية داخل الأرجنتين أشبه بالخط المتعرج بين أحكام قوية ضد العسكريين المسؤولين عن اعتقال وقتل واخفاء الالاف واحكام بالعفو، على الرغم من ثبوت التهم على العسكر وأضطر الرئيس الى اصدار قانونيين عام ١٩٨٥ قانون (النقطة النهائية) وقانون (الامتثال الواجب)، وكانت قوانين العفو العام التي صدرت في الأرجنتين بمثابة انتكاسة حقيقية لعملية تنفيذ العدالة، وسيادة القانون في المرحلة الانتقالية داخل الأرجنتين [١] .

المرحلة الثالثة : في هذه المرحلة أعلن مجلس القضاء الأعلى في الأرجنتين قراراً في عام ٢٠٠٥، بعدم دستورية العفو العام الذي سبق أن أقر تحت ضغط العسكريين، وبدأت مرحلة جديدة من المحاكمات الجادة والعادلة، وبالفعل شهد عام ٢٠١٠ العديد من الأحكام ضد قادة وضباط الجيش الذين قادوا وقاموا بتنفيذ انتهاكات جسيمة ضد الانسانية، مثل الاعتقال، والتعذيب، واخفاء الجثث، كذلك خطف أطفال رضع من أبناء المعارضين بهدف ترهيبهم والقضاء على تلك المعارضة[٢]، وقد أثبتت المحاكمات تورطهم بالفعل في كل تلك الجرائم بالإضافة الى اعترافاتهم، وعلى سبيل المثال اعترف أحد العسكريين والمعروف باسم (ملاك الموت الأشقر) : **(علمتني قوات البحرية كيف أدمر وكيف أزرع القنابل وكيف أقتل، ربما**

(١) العدالة الانتقالية في العالم ، مصدر سبق ذكره.
(٢) عامر حادي عبد الله الجبوري، مصدر سابق ، ص٢٤.

ارتكبت بعض الأخطاء لكنني لن أتوب)[١]، وهكذا كان طريق الأرجنتين طريقاً طويلاً ومتعرجاً، إلّا إنه في مجمله شهد خطوات عملية وتطبيقات جديرة بالمتابعة والدراسة للاستفادة من هذا التعرج والتخبط، وقد تقدمت الأرجنتين كثيراً على طريق الديمقراطية، وفي الوقت نفسه حققت العدالة الانتقالية، ويعد هذا ترسيخاً لمبدأ أن الجرائم لا تمحى، والتهم لا تسقط بالتقادم – وان طال الزمن [٢].

ثانياً: التجارب العربية

١ـ تجربة جمهورية مصر: في أعقاب قيام ثورة ٢٥ يناير 2011 ، طرحت فكرة تطبيق العدالة الانتقالية، تحقق الثورة أهدافها بإجراءات غير عادية لتحقيق مبدأين أساسيين، هما المحاسبة والتطهير[٣]، هذه المبادئ شكلتها ما سمى دولياً بالعدالة الانتقالية، والتي تضمن برنامجا متكاملا، يبدأ بالمحاكمات والدعاوى الجنائية، مروراً بلجان الحقيقة، وبرامج التعويض، وأخيرا جبر الضرر، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وإعادة هيكلتها، وأخيراً جهود تخليد شهداء الثورة ورموز المعارضة الذين دفعوا حياتهم ثمناً للحرية.

وقد كان أحد أسباب تعثر الثورة المصرية هو الإصرار على محاكمة رموز النظام السابق المتهمين بقتل الثوار، وبجرائم مالية وعزلهم عن الحياة السياسية ، بينما كان هذا المطلب يتعارض مع ارتباطات المجلس العسكري الحاكم مع النظام ، والذي يُعدُّ في الواقع جزءاً لا يتجزأ منه ، وتحت الضغط الشعبي اضطر إلى محاكمة الرئيس السابق وبعض معاونيه محاكمة استمرت عاما كاملا وفي النهاية تم تأجيل إصدار الحكم فيها حتى نهاية يونيو من العام الحالي،

---

(١) محمد فوزي زيدان ، العدالة الانتقالية تعزيز لحقوق الانسان ، رسالة دبلوم عالي في قانون حقوق الانسان ، جامعة الموصل، كلية الحقوق ،٢٠١٣، ص ٥٥.

(٢) محمد فوزي زيدان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(٣) العدالة الانتقالية للثورة المصرية، جريدة اليوم السابع، https://www.youm7.com/ تاريخ الزيارة 2019/2/17 .

ولم تتمكن مصر من استرداد الأموال المهربة للخارج، لعدم صدور أحكام قضائية ضد الرئيس السابق وأفراد أسرته بشأنها.

وفي فبراير ٢٠١٢، عقد مؤتمر العدالة الانتقالية في العالم العربي بالقاهرة، واختتم المؤتمر على قيام المشاركين فيه والمنتمين لدول عربية مختلفة مثل المغرب، الجزائر، تونس، العراق، مصر، ليبيا، البحرين، اليمن وسوريا على صياغة مشاريع قانونية وهيكلية لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية في البلدان العربية، فيما بعد ثورات الربيع العربي، في أربع مجموعات عمل وهي[١]:

١- المجموعة الخاصة بالمساءلة والمحاسبة لمنتهكي حقوق الانسان.

٢- المجموعة الخاصة بالتعويضات وجبر الأضرار.

٣- المجموعة الخاصة بالمصالحة والاصلاحات لضمان القطيعة مع الماضي.

٤- المجموعة الخاصة بإعداد تصور لإرساء مجموعات الانصات وجلساتها وتوثيق الشهادات، وذلك بهدف الخروج بوثيقة توجيهية لإقامة العدالة الانتقالية في البلدان العربية.

غير أن فكرة تطبيق العدالة الانتقالية في مصر صاحبها الكثير من الجدل. فتحقيق العدالة يتم من خلال إجراءات تتكامل تبدأ بعملية جمع الاستدلالات، وهي أهم مرحلة في التحقيق، والتي يبدأ من خلالها جمع الأدلة الأساسية على ارتكاب جريمة ما، وهذه المرحلة تقوم بها السلطة التنفيذية، فإذا كانت الأوضاع عقب الثورة قد شهدت انهيار جهاز الأمن، وهو المكلف بالضب القضائي ، فمن قام بإعداد هذه الأوراق، وكيف لنا أن نثق فيما ورد في الملفات، فضلاً على أن الوزراء والمسؤولين كانوا يستندون إلى قوانين وتشريعات يقومون هم بصنعها، وبالتالي كان الفساد

(١) العدالة الانتقالية في دول ما بعد الثورات، شبكة فوزي منصور الاخبارية www.fowzimansur.com تاريخ الزيارة 2019/2/17 .

يتم وفقاً للقانون، ووفقاً للمعايير المتعارف عليها في جمع المعلومات والاستدلالات، وتوثيق الأدلة والقرائن، فإننا بالفعل سوف نشهد محاكمات عادلة ومنصفة[١].

وهل يمكن تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر، لاسيما تلك التي صاحبت الثورة المصرية، وما اقترف من انتهاكات في أعقاب تولي المجلس العسكري الحكم.

ويؤخذ على الحكومة المصرية فيما بعد الثورة عدم التزامها بتطبيق القواعد والآليات القانونية العادية لمواجهة الجرائم التي ارتكبت ضد الثوار، ذلك أن الجهة المطلوب منها إعداد محاضر جمع الاستدلالات الأولية هي وزارة الداخلية، وهي الجهة المتهمة من وجهة نظر الثوار، فلا يمكن توقع أدلة أو قرائن توثق الانتهاكات، بل الأكيد أنه سوف تستخدم خبرات تلك الأجهزة لإفلات عناصرها من العقاب، ويمكن الشعور بأن عدم الثقة بين المواطنين والشرطة ناتج بالأساس من أنه لن تتم محاكمة هذا الجهاز، ولن تتم محاسبة المسؤولين عن الجرائم، وذلك لكي تتبرأ وزارة الداخلية من هؤلاء الذين فقدوا ضمائرهم، وأن يتم الفرز بين الضباط الوطنيين الشرفاء– وهم أغلبية الضباط– وهؤلاء الذين استباحوا أرواح المصريين[٢].

٢–**تجربة جمهورية العراق** : وهي احدى التجارب العربية للعدالة الانتقالية ، حيث مرت العدالة الانتقالية في العراق بسلسلة مستمرة من الخطوات الى يومنا هذا، وكان بدايتها عندما اجرى المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومركز حقوق الانسان في جامعة "بيركلي" في كاليفورنيا، دراسة استطلاعية وأصدر تقريراً أطلق عليه "أصوات عراقية "[٣] يستهدف الكشف عن أرادة المجتمع

(١) نويل كالاهان، مصدر سابق، ص٤٦.
(٢) محمد فوزي زيدان، مصدر سابق، ص ٢٣.
(٣) غيلان الجبوري، صناعة ثقافة التعايش السلمي في المجتمع العراقي، مطابع هيئة ادارة واستثمار أموال الوقف السني، بغداد ، ٢٠١٣، ص ٢٤.

العراقي بشأن العدالة، واعادة البناء المجتمعي، وبيَّن التقرير النظرة العامة للعراقيين عن مفاهيم مثل المصالحة ، العفو، العدالة، وكيف يشعرون حيال كونهم ضحايا لانتهاكات حقوق الانسان أبان فترة النظام السابق، فضلاً عن موقفهم من قانون اجتثاث البعث، كما حاول التقرير أن يبين مواقف العراقيين من مشروع المصالحة الوطنية، وقد برزت وفق تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية في العراق العديد من المؤسسات كانت تسعى جميعها الى جبر الضرر، والاسهام في التعايش السلمي، واصلاح الخلل الذي أحدثته سياسة النظام السابق، وأصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر رقم (١) لعام ، ٢٠٠٣ الذي قرر تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، وتبعه الأمر رقم (٢) الخاص بحل الكيانات الامنية، والمخابراتية كافة، وحل الجيش العراقي، وابعاد البعثيين ممن كانوا بدرجة عضو فرقة أو شعبة أو فرع من المؤسسات العراقية بشكل كامل، وأنشئت المحكمة الجنائية العراقية المختصة في نهاية عام ٢٠٠٣، بموجب الأمر التشريعي رقم (٤٨) لعام ٢٠٠٣ ثم ألغي بموجب القانون رقم (١٠) لعام ٢٠٠٥، إذ سميت المحكمة الجنائية العراقية العليا بعد ان كانت تسمى المحكمة الجنائية المختصة بالجرائم ضد الانسانية، بموجب القانون السابق الذي حدد اختصاصات تلك المحكمة بمحاكمة الرئيس العراقي السابق ومساعديه .

أن ذلك يُعد فريداً ، إذ تم لأول مرة محاسبة رئيس دولة على الجرائم التي ارتكبها ضد شعبه، ثم أسست الهيئة الوطنية العليا للمصالحة والحوار الوطني في منتصف عام ٢٠٠٦، وعلى الصعيد المؤسسي تعمل العديد من المؤسسات في مجال العدالة الانتقالية في العراق بعضها بشكل مباشر، وأخرى بشكل غير مباشر مثل (مؤسسة الشهداء) التي أنشئت بموجب المادة (١٠٤) من

الدستور العراقي، ونظم عملها واختصاصها بالقانون رقم (٣)لسنة ٢٠٠٦، كذلك (مؤسسة السجناء السياسيين)[١].

وسنة ٢٠٠٨ شهدت تأسيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، اذ حلت هذه التسمية محل تسمية (الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث) [٢]، وتعمل تلك المؤسسات على مساعدة الحكومة الوطنية والأطراف المحلية والدولية في الاسراع الى اقامة الدعاوى القضائية على الجناة، وتأليف لجان الحقيقة واصلاح المؤسسات التي انتهكت حقوق الانسان، وتقديم التعويضات للضحايا وتعزيز المصالحة، فضلاً عن محاسبة المسؤولين عن الجرائم الجماعية، وانتهاكات حقوق الانسان في العراق من خلال محاولات الاتصال بالمؤسسات المذكورة التي هي معنية بالعدل وتحري الحقائق وبالمنظمات غير الحكومية والحكومية على حد سواء [٣].

لذا سنتناول تلك المؤسسات بشيء من التفصيل في دراستنا هذه عن العدالة الانتقالية ، وكيف كان لتلك المؤسسات تأثير في حقوق الانسان.

---

(١) محمد فوزي زيدان، مصدر سابق، ص٣٣.

(٢) العدالة الانتقالية وحكومة دولة القانون متاح على الموقع الالكتروني www.no-ba3th تاريخ الزيارة 2019/2/2 .

(٣) العدالة الانتقالية في السياقات العربية ، متاح على الموقع http://aohr.portal/wp-content/uploads.net تاريخ الزيارة 2018/12/25 .